

ليلى فرسخ*

ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني**

هذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل باللغة الإنجليزية قدمتها ليلى فرسخ إلى جامعة ماساتشوستس / بوسطن، تفحص فيها أسباب الفشل الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة من سنة ١٩٩٣ إلى الوقت الحاضر، أي ما بعد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وما شهدته تلك الفترة من تطورات تمثلت في احتلال الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وفرضه قيوداً شديدة عليها فيما بعد، وحصار قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني، وعدم قدرة حكومات التكنوقراط الموقته برئاسة سلام فياض على تغيير وجهة الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من ضخ مساعدات مالية دولية كبيرة في هذا الاقتصاد.

I - مقدمة

الاستعمار الاستيطاني، باعتباره نموذجاً لفهم الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل الصهيونية، له تاريخ طويل. فهو يعود إلى ما قبل حرب ١٩٤٨، ويطغى على خطاب المثقفين والمؤرخين والسياسيين

في الحركة الوطنية الفلسطينية وخارجها. لكن منذ سنة ١٩٩٣، تجنبت الكتابات الاقتصادية والسياسية التي تركز على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، استخدام الاستعمار كمصطلح، أو كإطار عمل تحليلي. فانطلاق عملية السلام في أوسلو، والآمال التي أحيتها بتسوية الصراع عن طريق حل الدولتين، جعلت الاستعمار يبدو كأنه حقيقة تاريخية، شيء من الماضي وليس واقعاً مستمراً، وبات يُنظر أكثر فأكثر إلى المصطلح على أنه "منحاز"، ولا سيما في أوساط المجتمع الأكاديمي الأميركي. إن معظم ما كُتب عن فلسطين والفلسطينيين في الأعوام العشرين الماضية

* أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن.

** المصدر: Leila Farsakh, *The Meaning of Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts in Understanding the Palestinian Economy*. ترجمة: نسرين ناظر.

طغى على الكتابات الاقتصادية في الأعوام العشرين الماضية، وحجم تحدي الاستعمار لهذا الخطاب تحليلياً وسياسياً، وليس وصفاً. ويرتبط ردي على هذا السجال بالأسلوب الذي يتصور به هذان النموذجان التحليليان، النيوليبرالي والاستعماري، السلطة ويدمجانهما في تحليلهما للديناميات الاقتصادية، كما أنه مرتبط بقدرتهما، أو استعدادهما لإدراج الصهيونية، بصفتها علاقة سيطرة بنوية، في شرحهما للواقع الاقتصادي الفلسطيني. فضلاً عن ذلك، لا يمكن فصل المعارف "الموضوعية" التي جمعناها، عن الأهداف التي سئستخدم تلك المعارف من أجلها، مثلاً لبناء دولة فلسطينية عملاً بنصائح المؤسسات المالية الدولية، أو لوضع سياسة الصمود في مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، أو تحديد استراتيجيات للتخلص من الاستعمار تؤدي إلى تحرير الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء من هيكلية السيطرة الصهيونية. تتألف هذه الورقة من قسمين: الأول يقدم لمحة عامة عما نعرفه عن أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية منذ سنة ١٩٤٨، والمحطة التي بدأ عندها الحديث عن اقتصاد خاص بهم. وليس القصد التقليل من أهمية المرحلة التي سبقت سنة ١٩٤٨، وإنما نظراً إلى ضيق المساحة والوقت، فإنني سأركز بشكل أساسي على المعارف والمعطيات التي تبلورت في الأدبيات الاقتصادية بعد سنة ١٩٤٨، ضمن حدود المعلومات التي أتيج لي الوصول إليها. وهذه الكتابات في رأيي تركز على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبصورة أكثر على الضفة الغربية، على حساب الأراضي التي احتلت في سنة ١٩٤٨، ولا سيما بعد سنة ١٩٧٤، وذلك لأسباب سياسية بصورة خاصة. ففي تلك السنة أيضاً (١٩٧٤)، تبنى المجلس

ركّز في الواقع على الأراضي التي احتلت في سنة ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى هذا التركيز على الاحتلال، مفهوماً وعملياً، إلى إغفال واقع أنه يشكل امتداداً لهيكلية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. وهذا السهو مرتبط في جانب معين بالاهتمام الأكاديمي والسياسي بقيام دولة فلسطينية منفصلة عن إسرائيل، وهو هدف تتشارك فيه الحركة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي. لكن، بحسب ما تكشفه الوقائع الميدانية على صعيدي الاقتصاد والجغرافيا، فإن الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون لم يتوقف، والاحتلال لم ينته، والصراع لم يتحول إلى واقع ما بعد استعماري. فالماضي هو الحاضر، كما يقول سالامانكا وآخرون (Salamanca et al. 2012)، أو مثلما كتبت آن ستولر (Stoler 2013): "لم يكن الماضي حاضراً قط"، بمعنى أن الدراسات الاستعمارية لم تخصص حيزاً للحديث عن الاستعمار في إسرائيل / فلسطين.^٢

تهدف هذه الورقة إلى النظر في أصول الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية، واستخدام مفهوم الاستعمار كنموذج تحليلي في دراسة الاقتصاد الفلسطيني على وجه التحديد. وفي هذا الإطار، تستكشف تجدد استخدام الاستعمار نموذجاً تحليلياً منذ سنة ٢٠٠٨ بغية تحليل الحرمان الفلسطيني المستمر، وكذلك التفكير في حلول بديلة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (Farsakh 2008; Botmeh 2012; Hanieh 2011; Haddad 2011; Salamanca et al. 2012; Stoler 2013).^٢ وسأركز على استكشاف صلاحية هذا النموذج وفائدته على المستوى التحليلي، وأسباب تهميشه خلال عملية أوصلو، الأمر الذي يقتضي بدوره النظر في الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي الذي

لحقوق الفلسطينيين، أو التعايش معه، أو رفضه.

قبل سنة ١٩٤٨، كان الاقتصاد الفلسطيني يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الفلسطينيون داخل حدود فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، ولم يكن يشمل دائماً الأنشطة التي كان يقوم بها، أو يقودها ما عُرف بـ "القطاع اليهودي"، لأن الانتداب البريطاني، وبصورة كبيرة، وافق على المطالبة الصهيونية باقتصاد منفصل ومؤسسات سياسية منفصلة. كما أن التركيز الصهيوني على "اليد العاملة العبرية"، وإنشاء كيبوتسات [تعاونيات زراعية استيطانية] وموشافات [قرى زراعية] مغلقة، ساهما أيضاً في تسهيل جمع البيانات عن "القطاع اليهودي"، وفي تطوّر التركزات العنصرية المنفصلة للقطاعات الاقتصادية، أو الاقتصادات المجزأة، في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨.^٤ لكن كما أظهر عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع (Lockman 1996; Shafir 1989; Kimmerling 1981, 1983)، فإن القطاعين الاقتصاديين العربي واليهودي في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، كانا مندمجين أكثر كثيراً ممّا أرادته البروباغندا الصهيونية أو زعمته.^٦ استقطب تأثير النكبة في تحوّل المنظومة السياسية الفلسطينية، اهتماماً أكاديمياً واسعاً، بيد أن تداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧، لم تحظْ بكثير من الاهتمام. فالكتابات التي تنطرق إلى هذه المرحلة لا تتحدث عن اقتصاد فلسطين، لأنه لم يكن هناك اقتصاد فلسطيني، أي اقتصاد يديره الفلسطينيون ويعيشونه في أرضهم التاريخية، وإنما هي عبارة عن نقاشات للأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها الفلسطينيون في الأماكن المتعددة التي كانوا

الوطني الفلسطيني البرنامج الانتقالي، وأعلن أن مهمته لا تقتصر على تحرير فلسطين من الصهيونية، بل تشمل أيضاً إنشاء حكومة وطنية في أي قطعة محررة من الوطن. بعبارة أخرى، فإن فهمنا للاقتصاد الفلسطيني ارتبط بمشروع تقرير المصير الذي اتصل، حتى الآن، بإقامة الدولة الفلسطينية.

أما القسم الثاني من الورقة فيتضمن مراجعة نقدية لوجهات النظر التحليلية التي تُستخدم حتى الآن لشرح الأداء الاقتصادي الفلسطيني، ويسأل عن النتيجة التي وصلنا إليها في الأعوام الستة والأربعين الماضية: هل حقق الفلسطينيون تنمية اقتصادية أم "نمواً متعثراً" أم "لاتنمية" أم "إفقاراً شديداً"، كما ورد في كتابات عدة باحثين؟ ويتقصى هذا القسم أصول نموذجين نظريين أساسيين، النيولبرالية والاستعمار، ويسعى لأن يبرهن كيف أن النموذج الاستعماري يقدم أداة أفضل لشرح التغييرات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية والسمات المحددة لها. وترتبط الورقة عودة النموذج الاستعماري ومستقبله بسقوط حل الدولتين، بقدر ما تربطهما بقدرته على تعليل إخفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتقديم بدائل حيوية من التنكيل المستمر الذي يعانيه الشعب الفلسطيني.

II - أين يقع الاقتصاد الفلسطيني؟

لقد تبدّل تركّز الاقتصاد الفلسطيني وحدوده خلال القرن الماضي، ومعلوماتنا بشأن هذا الاقتصاد مقيّدة زمنياً ومكانياً، بمعنى أنها مرتبطة بالإطار السياسي الذي وجد النضال الفلسطيني نفسه فيه خلال محطات متعددة من تاريخه، ولا سيما محاولته مقاومة الاغتصاب الصهيوني

على قدرتهم على التنقل وخياراتهم الاقتصادية، وإلى القضاء على أي إمكان لإنشاء قطاع فلسطيني مستقل قادر على منافسة القطاعات الإسرائيلية. لقد نظر زريق (Zureik 1979) وفرجون (Farjoun 1980) ودايفس (Davis 1987) وسواهم، إلى الفلسطينيين داخل إسرائيل على أنهم جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، وليسوا منفصلين عنه، معتبرين أنهم يتعرضون للاستغلال من رأس المال الإسرائيلي، ولا سيما في ضوء استيلاء الصهيونية على أراضيهم. أمّا رجا الخالدي (Khalidi 1988) فرأى أن الفلسطينيين داخل إسرائيل يشكّلون اقتصاداً منطقياً، وسعى، من خلال استخدام نموذج اقتصادي نيو كلاسيكي، لأن يبيّن بالأرقام كيف حاول الفلسطينيون داخل إسرائيل أن يقطعوا لأنفسهم بعض الاستقلال الذاتي الاقتصادي الذي يُكبّله تطور الرأسمالية الإسرائيلية، ولا يستطيع التنافس معها أبداً، وبالأحرى الانفصال عنها أو الحلول مكانها. ومع ذلك، فإن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يتمتعون بشيء من القدرة الفردية والجماعية لتحديد فسحتهم الذاتية داخل هذا الاقتصاد.

هذا التجاذب بين هيكلية الصراع ودور الفرد فيه، أو قوة الفعل، أي بين دور الصهيونية في إلغاء الحياة الوطنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية لهذا الإلغاء على المستويين الوطني والفردى، لم يستوف حقه دائماً في الكتابات عن اقتصاد الفلسطينيين. ففي الأعوام الخمسة عشر الماضية، حاول عدد متزايد من خبراء الاقتصاد الفلسطينيين داخل حدود ٤٨ كشف ملامح هذا التجاذب والذهاب أبعد مما توصل إليه زريق والخالدي في أعمالهما (Shehadeh 2012)، ولم يكتفوا باستعمال مصادر البيانات الإسرائيلية، بل اعتمدوا

يتوزعون عليها، وقد ركّزت بصورة أساسية على اللاجئين الفلسطينيين الذين وضعت عنهم الأونروا وسواها من المنظمات الدولية والمحلية عدداً كبيراً من التقارير السنوية.^٧ ودراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية تمحورت حول موقعهم الاقتصادي في الاقتصادات المضيفة، وما إذا كانوا يساهمون أم لا في دعم المشروع الفلسطيني من أجل تقرير المصير. ومنذ سنة ١٩٨٨، يحصل اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية، وإلى حد ما لبنان، على الاهتمام الأكبر بصورة متواصلة، غير أننا نفتقر بشدة إلى دراسة اقتصادية شاملة تربط، عملياً ونظرياً، بين أوضاع اللاجئين في مختلف أماكن وجودهم.

حظي الفلسطينيون الذين مكثوا في إسرائيل بعد النكبة، ببعض الاهتمام الاقتصادي، إلا إنه كان من الصعب اعتبارهم مكوّناً تأسيسياً في اقتصاد فلسطيني أوسع نطاقاً دُمّرت حدوده مع إنشاء دولة إسرائيل. وفي الواقع، فإن الباحثين الذين يدرسون أوضاع الفلسطينيين داخل إسرائيل كثيراً ما تناقشوا بشأن السؤال الآتي: إلى أي حد تؤسس هذه المجموعة اقتصاداً خاصاً بها؟ واستطراداً، هل تملك دورات إنتاجية ووظائف استهلاكية تشكّل جزءاً من اقتصاد داخلي خاص بها وتُعتبر منفصلة عن قنوات العرض والطلب الإسرائيلية، أم إنها مندمجة هيكلياً في الاقتصاد الإسرائيلي الطاعى، وتتعامل معه على أساس فردي، وليس باعتبارها كياناً جماعياً متماسكاً؟ ويُعدّ زريق (Zureik 1979)^٨ بين أول الذين تحدثوا عن عملية الاستعمار الداخلي التي يتعرض لها الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل، والتي أدت إلى مصادرة أراضيهم، والسيطرة

الواقع، حتى توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.^{١٥} منذ سنة ١٩٦٧، أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة هما حدود الاقتصاد الفلسطيني، وكان العبد (Abed 1988)^{١٦} أول من استعمل مصطلح الاقتصاد الفلسطيني للإشارة بصورة أساسية إلى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ كان الباحثون قبل ذلك يستخدمون عادةً المصطلحات الآتية: اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، أو الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، أو الأراضي المحتلة. واللافت أنه في سنة ١٩٨٨ أيضاً، وافق المجلس الوطني الفلسطيني على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، وأصدر إعلان استقلال دولة فلسطين. وهذه ليست مصادفة، ولا حتى فيما يتعلق باعتبار قطاع غزة والضفة الغربية اقتصاداً واحداً، على الرغم من عدم وجود رابط جغرافي مباشر بينهما، ومن الاختلاف في الهيكليات الاقتصادية ومستويات المداخل. ففي تطابق الحدود الجغرافية للاقتصاد والإقليم الفلسطيني نرى أيضاً حدود الدولة الفلسطينية المنشودة. وحتى سنة ٢٠٠٥، كانت أغلبية المطبوعات والنقاشات عن الضفة الغربية وقطاع غزة تضع عادةً قطاع غزة في السلة نفسها مع الضفة الغربية، وكانت تولي الأخيرة أهمية أكبر كثيراً من تلك التي توليها للقطاع، إلا إذا تمت الإشارة بوضوح إلى خلاف ذلك (مثلاً Roy 1995).^{١٧}

III - ماهية التنمية الاقتصادية

الفلسطينية

من أول التحديات التي يصطدم بها الباحث لدى محاولة تعريف التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحديد المعايير، الوطنية

أيضاً على مصادر فلسطينية، ودرسوا مزيداً من المسائل المرتبطة بالاقتصاد الجزئي، بدلاً من التركيز على الاقتصاد الكلي، وأصبحوا أكثر تمعناً في دراسة الاختلافات بين الرجل والمرأة على هذا الصعيد (Shalhoub-Kevorkian 2009)؛ شلهوب - كيفوركين (٢٠٠٧).^{١٢} ومع ذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الأبحاث، فاللافت بصورة خاصة هو النقص في دراسة طبيعة وعمق العلاقات الاقتصادية بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة.^{١٣} وإذا استثنينا محاولات رجا الخالدي (Khalidi 2008) وفرسخ (Farsakh 2013)، فإن إطار العمل المفهومي المستخدم في توثيق الحالة الاقتصادية الفلسطينية داخل الخط الأخضر وتحليلها وتقويمها، لا يتعامل مع هذه الحالة دائماً على أساس أنها جزء من اقتصاد واحد يمتد من النهر إلى البحر.^{١٤} شكّلت سنة ١٩٦٧ نقطة تحوّل في فهمنا للاقتصاد الفلسطيني، إذ أعادت حرب الأيام الستة توحيد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية، وأتاحت، لأول مرة، لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة دخول الأراضي الواقعة ضمن حدود ١٩٤٨. بيد أن البيانات الإسرائيلية، وهي البيانات الاقتصادية الشاملة الوحيدة المتوافرة لنا عن الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة حتى سنة ١٩٩٤، تعاملت مع الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما كيان واحد منفصل عن غير الذين يعملون ويعيشون في إسرائيل، أي عن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والسكان العرب في القدس (الذين يمكن العودة إلى البيانات الخاصة بهم في إحصاءات القدس السنوية). وقد قبل الباحثون الاقتصاديون الدوليون والفلسطينيون هذا التعريف الذي فرضه الأمر

الأعوام الستة والأربعين الماضية. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية في التاريخ الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧: المرحلة الأولى، بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٩٠، انطبعت باندماج الضفة الغربية وغزة اقتصادياً في إسرائيل عن طريق التجارة وتدقّق اليد العاملة. فنسبة ٣٥ إلى ٤٠٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعمل في إسرائيل خلال تلك المرحلة، وساهمت إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الفردي الفلسطيني في تلك الحقبة، إلا أنها تسببت أيضاً بتقليص قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، على تحقيق نمو ناجح وقابل للحياة بما يتيح تلبية حاجات الفلسطينيين، وليس الإسرائيليين. ولهذا نُعت النمو آنذاك بـ "المتعثر" لبقائه دون مستوى إمكاناته الفعلية، أو "المشوه" لارتباطه بإسرائيل وتصدير اليد العاملة بدلاً من ارتباطه بالاستثمارات المحلية والتوظيف في الداخل الفلسطيني (Farsakh 2005).^{١٨}

أحدثت أعوام [اتفاق] أوسلو، ولا سيما بين سنتي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠، تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الازدهار أو النمو على المستوى الوطني. وعلى النقيض من التطلعات التي أحيها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإقرار البروتوكول الاقتصادي (أو بروتوكول باريس)، تراجع الدخل الفردي الفلسطيني، ولم يُسجّل في سنة ١٩٩٩ سوى زيادة بنسبة ٣٠٪ فقط مقارنة بمستوياته في سنة ١٩٩٣. وشهدت هذه المرحلة إنشاء قطاع عام فلسطيني واسع النطاق، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفاقم مستويات المعيشة بين المناطق الفلسطينية. ومن

أو الفردية، التي يجب أن يلبّيها هذا التعريف، ذلك بأن المقاربات الاقتصادية المتعددة تُجمع في جوهرها، على أن التنمية الاقتصادية ترتبط بتطوير القدرات الوطنية المتنامية بقدر ارتباطها بتحسّن مستويات المعيشة الفردية، وهو ما ليس واضحاً في الواقع الفلسطيني. كما أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والصهيونية، وأثرهما في المستوى الاقتصادي، يزيدان من حدة المشكلة. واعتبر كثيرون أن غياب السيادة الفلسطينية يصعب تعريف طبيعة التنمية الفلسطينية، فقد كتب العبد في سنة ١٩٨٨: "يجب الحكم على كل عمل اقتصادي فلسطيني انطلاقاً من السؤال: هل يعزز الاحتلال أم يضعفه؟ هل يزيد من التبعية [لإسرائيل] أم يحفّز الاتكال على الذات؟" (Abed 1988, p. 9).

وُصفت التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بأنها "متعثرة" و"مشوهة" و"تعاني إفقاراً شديداً" و"مهمشة" وبأنها حالة من "اللاتنمية"، ولا سيما في المرحلة التي سبقت سنة ١٩٩٣، وخصوصاً جزاء حرمان الفلسطينيين من الحكم الذاتي والسيادة. وكل واحد من هذه المصطلحات يعكس منظوراً تحليلياً محدداً، أو مقارنة اقتصادية معينة، لكن مصطلح "اللاتنمية" وحده الذي أطلقته سارة روي لم يسقط من الاستعمال، ولا سيما بسبب قدرته على الجمع بين تلك المصطلحات كلها مع تقديمه إطار عمل تحليلياً متماسكاً عن كيفية حدوث اللاتنمية. بيد أن خبراء الاقتصاد السياسي، وليس خبراء الاقتصاد النيوليبرالي أو الكلاسيكي، هم الذين يستخدمون هذا المصطلح بصورة أساسية.

تُجمع المعارف التي نملكها حتى الآن عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، على روايتها لمسار الأحداث في

أن يصبح أقل تبعية لإسرائيل، على الرغم من ضخ مساعدات دولية تفوق الـ ١,١ مليار دولار في العام، في الضفة الغربية بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٢،^{٢١} ومن الإصلاحات التي طبقتها حكومة فياض. وسجل الدخل الفردي زيادة بنسبة ٥٪ في العام منذ سنة ٢٠٠٩، لكنه ظل رهينة سياسة حواجز التفتيش الإسرائيلية وسياسات الإغلاق، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي الفلسطيني استمر في التراجع بدلاً من امتصاص القوة العاملة الفلسطينية المتنامية. وفي غضون ذلك، شجع الاعتماد على قوى العرض والطلب الداخلية في غزة المحاصرة الاتكال على الذات، إلا أنه لم يساهم في الحد كثيراً من الفقر، ومن الأنشطة الريعية الطابع، ومن الاعتماد على الوصول إلى مصر عن طريق الأنفاق. لقد أصبح الدخل الفردي في غزة نصف الدخل في الضفة والقطاع مجتمعين في سنة ٢٠١٢ بعدما كان يبلغ الثلثين في سنة ١٩٩٠، فقد بلغ ٨٧٦ دولاراً أميركياً مقارنة بـ ١٩٢٤ دولاراً في الضفة الغربية في سنة ٢٠١٢.

IV - تفسير التنمية الاقتصادية الفلسطينية

ربما تُجمع الكتابات والأبحاث الاقتصادية على روايتها ما جرى في الأعوام الستة والأربعين الماضية، إلا إنها تختلف بشأن طريقة تفسيره. فالمعارف المتوافرة لتفسير خصوصية، إن لم يكن فشل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، تختلف في تصوّرها للصهيونية، وللدور الذي تؤديه علاقة إسرائيل بالضفة الغربية وقطاع غزة في تفسير المأزق الفلسطيني. كما أنها تختلف في طريقة تعبيرها، أو عدم تعبيرها، عن العلاقة بين إرادة الفرد وهيكلية الصراع

خلال اتفاق أوسلو أيضاً، اكتسبت سياسات الإغلاق والتصاريح الإسرائيلية طابعاً ممأسساً، الأمر الذي أدى إلى كبح الإنتاج الفلسطيني ووصله إلى أسواق العمل والبضائع الإسرائيلية والدولية. وتسببت هذه المرحلة أيضاً بزيادة الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية، والذي حلّ مكان اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة ١٩٩٣ على هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل كمصدر للدخل الوطني والفردي (UNCTAD 2006; Brynen 2000; Farsakh 2008).^{١٩}

وكانت المرحلة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ الأكثر اضطراباً على المستويين الاقتصادي والسياسي، فقد أدت ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة على الانتفاضة الفلسطينية بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ إلى تراجع النشاط الاقتصادي والدخل الفردي والقومي، فازدادت المناطق الفلسطينية تفككاً، وارتفعت معدلات الفقر. وفي سنة ٢٠٠٦، أصبح إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد أقل بـ ٤٠٪ من معدّله في سنة ١٩٩٩، ووصلت البطالة إلى نسبة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٨٪ من اليد العاملة، وبلغ معدل الفقر ٦٧٪.^{٢٠} وتسببت هذه المرحلة بترسيخ الانفصال الاقتصادي والسياسي بين الضفة الغربية وغزة، وساهمت أكثر فأكثر في تدمير الاقتصاد الغزي الذي تحوّل إلى اقتصاد حرب أو حصار منذ سنة ٢٠٠٦. وشهدت هذه المرحلة أيضاً تأليف حكومة تصريف أعمال مؤلفة من وزراء تكنوقراط برئاسة سلام فياض، وقد أحييت الإصلاحات النيوليبرالية التي أطلقتها هذه الحكومة الأمل بتحقيق الأزدهار والاستقلال، في ظل الإشراف والتمويل من المؤسسات الدولية. بيد أن الاقتصاد الوطني فشل في تحقيق الاعتماد على الذات، أو في

أنه بعد تسوية المشكلة السياسية، فإن الصعوبات الاقتصادية ستنتهي. وغالباً ما يُشار إلى أن المشكلة السياسية هي في انعدام السيادة الفلسطينية، وعلى هذا الأساس يُنظر إلى الحل على أنه يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن كما أصبح واضحاً الآن، فإن الاحتلال الإسرائيلي ليس زائلاً، وفشل التنمية الفلسطينية ليس مرتبطاً ببساطة بغياب حل سياسي قابل للحياة. فبحسب ما ورد في كتابات فرسخ (Farsakh 2008)، وهنية (Hanieh 2011)، وبطمة (Botmeh 2012)، وحداد (Haddad 2011)، وسواهم، فإن الاحتلال الإسرائيلي هو جزء من هيكلية استعمارية للسيطرة تطورت نماذجها إلا إنها ليست مطلقاً في وارد الانهيار. بيد أن فائدة الاستعمار التحليلية، وصلاحيته، من أجل فهم الاقتصاد الفلسطيني ومآرقه، لم تكونا دائماً واضحتين لخبراء الاقتصاد.

الأصول

تنبع جاذبية استخدام الاستعمار نموذجاً تحليلياً من قدرته على تجسيد القوة، ولا سيما القوة الصهيونية، عند تفسير طبيعة الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون، وقد تعرّض هذا النموذج للتحدي إزاء مدى قدرته على إبراز خصوصية المشروع الصهيوني. كما أن مسألة استغلال إسرائيل اليد العاملة الفلسطينية، أكثر منه استغلالها الأراضي، كانت في صلب الجدل بشأن ما إذا كان يمكن اعتبار إسرائيل دولة استعمارية استيطانية، وعلاقة ذلك بفهم المسار الاقتصادي الفلسطيني.

لكن كما شرح فايز صايغ (Sayegh 1965) وروندسون (Rodinson 1973)، فإن

على الصعيد الاقتصادي، وهذا بدوره يرتبط بالطريقة التي يتصور بها كل نموذج دور السلطة أو مصطلح النفوذ، ويدمج في تحليله الاقتصادي. فالخطاب النيوليبرالي - الذي تبنته السلطة الوطنية الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين كانا يقدمان المشورة إلى السلطة الفلسطينية ويؤمّنان لها الضمانة المادية - يميل إلى التركيز على منطوق السوق وما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه لأنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وقد تعرّضت هذه المعارف المسيطرة للتحدي من جانب خبراء الاقتصاد السياسي الذين يركّزون على الاستعمار ويستخدمونه إطاراً تحليلياً لفهم الأوضاع و"الخيارات" الاقتصادية الفلسطينية. وهذا المصدر المعرفي الثاني يعود إلى مطلع الستينيات، لكن جرى تهميشه مع عملية السلام في أوسلو.

وفي الواقع، فإن الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٩٣، يتجنّب الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تعيش في ظل نظام استعماري، كأن هناك افتراضاً ضمنياً أن الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من علاقة السيطرة والاستغلال في بعض الأوقات، زائل نوعاً ما، وأنه سينتهي ما إن يسيطر الفلسطينيون على اقتصادهم ويبنّون دولة مستقلة قابلة للحياة. وجاءت عملية أوسلو وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة تتمتع باستقلال ذاتي، كي يُحيا هذه الآمال، إلا إنها سرعان ما تبددت، غير أن معظم الدراسات الصادرة عن المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية لا يزال يفترض

(2006)، مزيداً من الإثباتات الأكاديمية الإسرائيلية على أصول إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية.^{٢٥} وتُبيّن هذه الأعمال، استناداً إلى مصادر تاريخية واقتصادية إسرائيلية وصهيونية، أنه لا يمكن فهم خصوصية المشروع الصهيوني الاستعماري بمعزل عن الواقع الديموغرافي والاقتصادي الفلسطيني الذي كان على الصهيونيين التعامل معه منذ مطلع القرن العشرين. وتكتسب أعمالهم أهميتها أيضاً من تركيزها على أن السياسات الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧ هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة محض يهودية في "أرض ميعاد". بعبارة أخرى، إن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرار للاستعمار في فلسطين، وليس بدايته.

حاول عدد من خبراء الاقتصاد السياسي أن يُظهروا في السبعينيات والثمانينيات كيف تستند العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى استغلال الموارد ونقلها، وأنها لا تقتصر فقط على غياب التكافؤ في عوامل الإنتاج، بحسب ما كان يردده خبراء الاقتصاد النيوكلاسيكيون. ولهذه الغاية، لم يتعامل هؤلاء الخبراء مع الاقتصاد الفلسطيني على أنه كيان منفصل عن إسرائيل، وإنما اعتبروه مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً (Farjoun 1980; Abu Ayash 1981; Budeiri 1982; Mansour 1983; Gharaibeh 1985; Samara 1989).^{٢٦} ورأوا أن الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مترابطان في إطار علاقة تجمع بين المركز والأطراف، "حيث تدور الوحدات الأصغر في نطاق الجاذبية التابع للوحدة الأكبر والأكثر تقدماً" (Gharaibeh 1985, p. 4). وقد تمكنت إسرائيل، من خلال هذه العلاقة، من استغلال

النية الصهيونية فيما يتعلق بإنشاء ملاذ آمن لليهود، لا تُلغي واقع أن الصهيونية مشروع استعماري أدى إلى تجريد سكان البلد الأصليين من أراضيهم، وحرمانهم من حقوقهم وطردهم (Sayegh 1965, pp. 23-25; Rodinson 1973, pp. 5-15).^{٢٢} وترتدي أعمالهما أهمية لناحية الإشارة إلى دور الأيديولوجيا والدعم الدولي في أي مسعى استعماري، إذ يتوقف كلاهما عند الطابع العنصري الإقصائي للعقيدة الصهيونية، كما يشرحان جوهره التوسعي قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها، ويشددان أيضاً على دور الدعم الدولي في تفسير نجاح المشروع الصهيوني، بغض النظر عن الحجة الإسرائيلية بأنه لم يكن هناك من حاضرة يستطيع اليهود التعويل عليها (Rodinson 1973, pp. 78-79).

استند الباحثون الفلسطينيون في السبعينيات والثمانينيات إلى الحاجة الواردة في هذه النصوص المرجعية لإقامة مقارنات بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري (أبارتهايد) في جنوب إفريقيا (Kayyali 1979; Stevens 1979; Davis 1987).^{٢٣} وذلك قبل وقت طويل من رواج هذه المقارنات بعد أواخر التسعينيات واعتبارها ضرورية (Greenstein 1995; Farsakh 2005; Salamanca et al. 2012).^{٢٤} وسلّطت هذه المقارنات الضوء على طبيعة الاستعمار الإسرائيلي المسببة للإقصاء والحرمان، فضلاً عن أبعاده الاستغلالية، حتى لو لم تعتمد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين بقدر ما فعلت جنوب إفريقيا. وكذلك قدّمت أعمال علماء الاجتماع الإسرائيليين "الجدد"، مثل كيمرلينغ (Kimmerling 1981, 1983)، ورام (Ram 1999)، وشفير (Shafir 1989)، والمؤرخين الجدد مثل بابيه (Pappé 1999)،

حيث يعمل الجانب الإسرائيلي على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم. وتُعرّف روي مضمون اللاتنمية بأنه عملية تفكيك البناء، والتي بسببها تتوقف التنمية، ويتعثر تراكم الرساميل، ولا يحدث أي تحوّل بنيوي، ويمنع التفاعل بين القطاعات المحلية (الزراعة والصناعة والطلب المحلي والإنتاج المحلي). وتعتبر أنه لا يمكن الحديث عن تحوّل بنيوي إلا بوجود تنمية للقدرات الإنتاجية المحلية، فضلاً عن تغيير اجتماعي وسياسي. وهو ما لم يحدث في غزة.²⁹

تُبَيّن روي، ومن دون استخدام مصطلح الاستعمار أو وصف إسرائيل بالاستعمارية، كيف استحوذت إسرائيل على الموارد الفلسطينية، وسعت لـ "تجريد الفلسطينيين من مواردهم وأراضيهم، في إطار هدفها الأيديولوجي المتمثل في بناء دولة يهودية قوية وحصرية" (Roy 1995, p. 124)، وتشدد على أن السبب وراء "اللاتنمية" ليس استغلال اليد العاملة الفلسطينية لمجرد الحصول على فائض القيمة، فالاستغلال كان نتيجة من نتائج الاحتلال أو الصهيونية، وليس هدفاً لهما. ففي نظر روي، "لم تكن اللاتنمية جزءاً من مخطط مدروس، وهي لم تحدث عرضاً، وإنما كانت نتيجة السياسات الرسمية التي هدفت إلى إحكام القبضة العسكرية والسياسية والاقتصادية على قطاع غزة والضفة الغربية، وحماية المصالح الوطنية الإسرائيلية" (Roy 1995, p. 135).

لقد شكلت أعمال روي ومصطلح "اللاتنمية" مساهمة مهمة في فهم اقتصاد الفلسطينيين السياسي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية. وتنبع جاذبية هذه الأعمال من قدرتها على تقديم تفسير شامل للتنمية الفلسطينية ينظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع إدراج

اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة التي كانت تتقاضى أجراً أقل من العمّال الإسرائيليين، ولا سيما من خلال تهميش اقتصاد الضفة الغربية. وبحسب سمارة (Samara 1989)، فإن هذا التهميش هو جزء استحواذ إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وسيطرتها على التجارة، وفرضها قيوداً على الاستثمارات المحلية، الأمر الذي تسبّب بظهور فائض في القوة العاملة الفلسطينية بحيث لا يعود أمام الفلسطينيين من خيار سوى القبول بالاستغلال في سوق العمل الإسرائيلية.²⁷ وفي أيامنا الآن، لا يؤتى كثيراً على ذكر هذه الدراسات، والسبب الأساسي هو أنها لم تكن دائماً شاملة أو دقيقة في تحليلها الماركسي، وإنما اكتفت بمستوى التحليل الكلي، ولم تتوخّ دائماً الوضوح بشأن دور قوة الفعل الفلسطينية أو تجليها في مكافحة عملية "الإفقار" هذه، كما أنها لم تتطرق بالتفصيل إلى ديناميات استغلال اليد العاملة، ولا سيما أن اعتماد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين لم يبلغ يوماً المستوى الذي وصل إليه في المشاريع الاستعمارية الأخرى. وقد أدرجت سارة روي المحاججات الواردة في هذه الدراسات، في عملها المرجعي عن قطاع غزة ومفهومها للاتنمية، لا بل ذهبت أبعد منها كثيراً.²⁸ إن مصطلح اللاتنمية يعني بصورة أساسية "التفكيك المنهجي والمنظم لاقتصاد السكان الأصليين على يد قوة مهيمنة"، وذلك بهدف تجريد الفلسطينيين من مواردهم ومن أي وسيلة من شأنها أن تتيح لهم "إنشاء قاعدة اقتصادية لدعم وجود مستقل في أرضهم" (Roy 1995, p. 4). وإحدى الفرضيات الأساسية في تحليل روي هي وجود كيانين وطنيين سياسيين متميزين، وليس فقط اقتصاديين، داخل المساحة الجغرافية نفسها من النهر والبحر،

في الخطاب السياسي والأكاديمي، وأصبح إرساء اقتصاد حيوي قادر على مؤازرة دولة فلسطينية قابلة للحياة، هدف التنمية الفلسطينية ومغزاها في عيون كل من السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة حديثاً والمؤسسات المالية الدولية التي تقدّم لها الدعم والاستشارة، أي البنك الدولي ولجان الارتباط الخاصة.

كان التحدي الأساسي بالنسبة إلى خبراء الاقتصاد الكلاسيكيين الجدد (neoclassical)، مثل آري أرنون وآخرين (Arnon et al. 1997) وكذلك العبد (Abed 1988) أو توما وآخرين (Tuma et al. 1993)،^{٣٠} هو كيف يمكن شرح الأداء الاقتصادي في حالة اقتصاد خاضع للاحتلال، عبر استخدام موثيق خبراء الاقتصاد بدلاً من موثيق علماء الاجتماع أو اختصاصيي العلوم السياسية^{٣١} (Arnon et al. 1997, p. 1). هذا وهذا يقودنا إلى طرح السؤال الآتي: كيف يمكن إدراج سياسة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في تحليل اقتصاد الفلسطينيين، ولا سيما عندما يميل خبراء الاقتصاد إلى حذف البنية السياسية والتاريخية من تحليلهم لقوى العرض والطلب؟ فخبراء الاقتصاد هؤلاء (سواء أكانوا نيوكلاسيكيين و / أو نيوليبراليين و / أو مؤسساتيين) يؤكّدون أن اختصاصهم يقتضي النظر في قوى السوق في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والتي هي بقيادة أشخاص عقلانيين يسعون لزيادة المنفعة إلى أقصى حد والتقليل من المخاطر، كما أنهم يعتبرون أن الاستعمار لا ينطبق كمفهوم اقتصادي، أو ليس مفيداً، لأنه يفتقر إلى المطواعة اللازمة لتجسيده في متغيرات مقتضبة يمكن تقويم قوّتها التفسيرية في نماذج أو تحاليل انحدار واضحة.

وهكذا استثنت الأبحاث الاقتصادية

الصهيونية في التحليل. بيد أن روي تستند بصورة أساسية إلى إطار تحليلي ما بعد حداثوي لتفسير الإخفاق الاقتصادي. ويعتبر خبراء الاقتصاد النيوليبراليون أن هذا الإطار لا يعتمد على علوم الاقتصاد بالقدر الكافي. فمن وجهة نظر مفهومية، فإن مصطلح اللاتنمية يمكن أن يكون إشكالياً إذ يفترض نوعاً مثالياً من التحول البنيوي الذي لم يحدث، والسبب هو أنه يبقى مقيداً ضمن نموذج تحليلي قومي يُعرّف النمو انطلاقاً من قدرة مجموعة قومية على توليد دورات داخلية من الطلب والعرض في ظل دولة موجودة أو يُتّاق إليها. وهو يظل عند مستوى تحليلي كئي يركّز على قدايعيات السياسات الإسرائيلية، لا على جدليات، أو ديناميات التراكم الرأسمالي الذي يتخطى الحدود الاقتصادية والسياسية على السواء، ويُعيد تعريفها.

المقاربة النيوليبرالية

بحلول التسعينيات، ومع بدء عملية السلام في أوسلو، والوعد الذي أحيته بإقامة حكم ذاتي فلسطيني، دخل النموذج الاستعماري غياهب النسيان في الخطاب الرسمي والأكاديمي الفلسطيني. وقد دفع إعلان دولة فلسطين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٨٨، والتسوية التاريخية التي توصلت إليها المنظمة مع إسرائيل في سنة ١٩٩٣، بكثيرين إلى التغاضي عن الواقع الاستعماري للصهيونية بهدف تطبيق حل الدولتين. فقد أعادت عملية السلام في أوسلو تأطير الصراع عبر تصويره بأنه بين مجموعتين وطنيتين متساويتين، مع التعطيم على التفاوت في القوة بين الجانبين. وأصبح مصطلح التعاون، لا الاستعمار، المفهوم المهيمن

التسعينيات، ولا سيما داخل البنك الدولي (Fine 2001). ويحدّد أرنون وآخرون (Arnon et al. 1997, p. 223) أن "الحكومة العسكرية، ولاحقاً الإدارة المدنية، أثنت، عن غير قصد أو عن سابق تصوّر وتصميم، رواد الأعمال الفلسطينيين عن توليد قدرة إنتاجية كان يمكن أن تحدث تغييراً في البنية الصناعية المشوهة وتجعلها أكثر توازناً وإنتاجية." وبينما يُحجم البنك الدولي عن إلقاء اللوم بصورة واضحة على الدولة الإسرائيلية، ويلتزم بـ "مهمته التقنية" التي لا تخوّله "التعامل مع الجوانب السياسية أو الأمنية"، فإنه يقرّ بالدور الذي يؤديه غياب الدولة الفلسطينية في "تعثر" التنمية الفلسطينية قبل سنة ١٩٩٣ (World Bank 1993, vol. 1, p. 1).

ومن هذا المنظار، تصبح التنمية مرتبطة بوضع السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز النمو. فمن وجهة نظر السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الدولية التي تقدّم لها التمويل والمشورة، فإن التنمية الفلسطينية تعني إنشاء دولة فلسطينية مع قطاع عام مسؤول مالياً يولّد البيئة الملائمة لقيام قطاع خاص حيوي يُعتبر محرك النمو المستدام. وما حال دون تحقيق ذلك قبل سنة ١٩٩٣ هو غياب السيادة، وما عطلّ هذه التنمية منذ سنة ١٩٩٣ هو القيود الإسرائيلية وغياب الحكم الفلسطيني الرشيد. لقد اكتفى النموذج النيوليبرالي في خطاب الوكالات الدولية والسلطة الفلسطينية بنقد سياسة الاحتلال، ولم يتطرق إلى البنية الصهيونية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، كما أنه يعزل الاقتصاد الفلسطيني عن علاقته البنوية بالاقتصاد الإسرائيلي. وهكذا تصبح المتغيرة "الخارجية المتدخلة" التي يتم إدراجها في أي معادلة اقتصادية، هي السياسات الأمنية الإسرائيلية، لا

الجزء الأكبر من المعارف التي جُمعت قبل سنة ١٩٩٣، معتبرة أنها تنطبق أكثر على العلوم السياسية أو علوم الاجتماع، الأمر الذي أوجد حدوداً معرفية مصطنعة في فهمنا للظواهر الاقتصادية. بيد أن الأبحاث الاقتصادية التي تمثّل الاتجاه العام تطورت من فرضياتها في السبعينيات، عندما اكتفى خبراء الاقتصاد الإسرائيليون بالتركيز على النتائج غير المتساوية في التجارة، أو على الخصائص الفردية الفلسطينية لشرح الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية "المشوّهة". فمع أن خبراء الاقتصاد لا يزالون يتقيدون بإطار مفهومي يفترض أن هناك نوعاً مثالياً من الاقتصاد الوطني المندمج والمستدام والذي يولّد النمو، فإن البنك الدولي وأرنون والعبد ورئيس الحكومة السابق سلام فياض يتفقون مع بعض خبراء الاقتصاد والعلوم السياسية بأن للسياسة دوراً مهماً في شرح وضع التنمية المزري أو إخفاقها، والفارق هو في كيفية استخدامهم سياسة الصراع في تحليلهم النيوليبرالي للاقتصاد الفلسطيني. يعرّف خبراء الاقتصاد النيوليبراليون السياسة والمشهد السياسي انطلاقاً من السياسات المتبعة، وليس بالضرورة من مفهوم السلطة والتفاوت البنوي في القوة. وفي هذا الإطار، فإن الدراسة التي وضعها البنك الدولي من ستة مجلدات (World Bank 1993) وأعمال أرنون وآخرين (Arnon et al. 1997)، والتي تُعتبر من المحاولات الأكثر شمولاً في سياق الاقتصاد النيوليبرالي لشرح طبيعة التنمية الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوصلو، تسلط الضوء على أهمية سياسات الدولة في التنمية.^{٢١} فهي تضع مسألة التنمية في قلب النقاش الدائر حول دور الدولة والأسواق، والذي طبع التفكير الإنمائي في أواخر الثمانينيات ومطلع

سلام فياض، على ما يستطيع الفلسطينيون فعله لأنفسهم من أجل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية. وهذه الخطط تركز على القانون والنظام، والمساءلة على المستوى المالي، وإصلاحات الحكم المحلي، والأداء الوزاري، من أجل تحقيق نمو مستدام في القطاع الخاص الذي لا يزال يُعتبر أساس الاقتصاد والدولة القابلة للحياة (خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨).^{٣٥} وفي هذا الصدد، تصبح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مرادفة للهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية، وإثبات حيويتها المؤسساتية والمالية، ولا سيما في نظر المجتمع الدولي أكثر منه في نظر الناخبين الفلسطينيين.

ومن دون التقليل من أهمية دور الفرد في تقرير مصيره واختياراته، أو مقارنة "القدرة على الإنجاز" التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأجندة النيوليبرالية التي تتقيد بها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقتلع الصراع وأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون من السياق التاريخي، الأمر الذي يطرح مشكلة من وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا يمكن تقديم شرح واف عن أسباب إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من دون اعتبار الاحتلال امتداداً للصهيونية. علاوة على ذلك، وعبر التركيز على مسائل الحكم الرشيد، والمساءلة الوزارية عن طريق "التمكين المحلي" والانضباط المالي باعتبارها أساسية لنمو القطاع الخاص، فإن هذا النموذج لا ينظر في دينامية اللامساواة الاقتصادية التي تولدها النيوليبرالية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا حتى في تحديد سبل معالجتها في إطار جماعي، ولا يربط خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بتطور رأس

المصالح أو التفضيلات الإسرائيلية فضلاً عن الصهيونية، أكانت اقتصادية أم سياسية. فعلى سبيل المثال، فإن التقرير الصادر عن البنك الدولي في سنة ٢٠٠٥ يلقي اللوم على الإغلاق أكثر منه على الاحتلال، أو الأطماع الإسرائيلية بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، في تفسير أسباب انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (World Bank 2005).^{٣٦} ويعتبر تقرير سنة ٢٠٠٨ أن اختناق الاقتصاد الفلسطيني لا يعود فقط إلى الحصار الإسرائيلي، بل إلى فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق الانضباط المالي أيضاً، ويحمل السياسات الأمنية الإسرائيلية مسؤولية الحؤول دون تمكّن الفلسطينيين من تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يتطرق إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم وأرضهم.^{٣٧} وبحسب هذه النظرة، فإن ما يمنع الفلسطينيين من الحد من اعتمادهم على المساعدات وتوليد موارد داخلية كافية لتحقيق النمو، هو فرط القيود الإسرائيلية، وليس مبدأ الأمن الإسرائيلي الذي يتفوق على الحقوق الفلسطينية، والذي يعتبر أصحاب هذا الرأي أنه يجب استيعابه بدلاً من تحديده.

كذلك تبنت السلطة الفلسطينية، ولا سيما بعد سنة ٢٠٠٧، لغة نيوليبرالية بالكامل تُعرّف التنمية الفلسطينية من منظور الحكم الرشيد وإقامة الدولة، وليس فقط من منظور النمو. وهكذا، انطلاقاً من إدراك تحديات التنمية في سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر، بما في ذلك البناء المتواصل للمستعمرات، وهدم الفصول، والإغلاق والحصار على غزة، ركزت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١، وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣ في عهد رئيس الحكومة

الاقتصادية الفلسطينية. ويرتبط ذلك بظهور جيل جديد من خبراء الاقتصاد الضالعين في اختصاص الاقتصاد النيوكلاسيكي والنيوليبرالي، وعدد كبير منهم فلسطينيون، إنما غير الراضين عن أدواته وقدرته على تفسير الديناميات الاقتصادية عامة، والأوضاع الاقتصادية الفلسطينية خاصة (Botmeh 2012; Farsakh 2008; Hanieh) 2011; Haddad 2011; Khalidi and (Samour 2011; Salamanca et al. 2012).

وعلى النقيض من خبراء الاقتصاد الذين سبقوهم في الثمانينيات، أدرك هؤلاء التكاليف الاقتصادية، وليس الفرص المتخيلة، المترتبة عن التسوية الفلسطينية التاريخية في سنة ١٩٨٨، ثم في سنة ١٩٩٣، كما أنهم، وخلافاً لأسلافهم أيضاً، لا يؤمنون بحتمية الدولة الفلسطينية، لأنهم شهدوا على أقولها. لقد ولدت عملية أو سلو آليات جديدة للسيطرة والإقصاء داخل المجتمعات الفلسطينية، وفي العلاقة مع إسرائيل، والتي يجب معالجتها بدلاً من التعقيم عليها خلف راية "الميل الأخير نحو الحرية وإقامة الدولة".

تنبع العودة إلى مصطلح الاستعمار الاستيطاني لاستخدامه نموذجاً تحليلياً من محاولة إدراج مفهوم القوة، ولا سيما السيطرة، في تفسير البنية غير المستدامة للتنمية الفلسطينية وتداعياتها على إمكان التوصل إلى حل للصراع قابل للحياة. وفي هذا الصدد، يجري تحليل مواطن القوة عند المستوى الجزئي، أي بين الأفراد، كما عند المستوى البنيوي للاقتصاد، ويُنظر إليها على صعيد علائقي، لا على مستوى فردي أو تفككي (atomistic).

بدأت الخطوة الأولى لإدراج الاستعمار من جديد في فهمنا للاقتصاد الفلسطيني بمحاولات لتفسير كيف أن عملية السلام في

المرال الإسرائيلي والفلسطيني، ولا يتناول الترابط بين الاثنين. وهكذا، تستوعب الرؤية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية الاحتلال بدلاً من تحديده بطريقة فاعلة، والأخطر من ذلك، بحسب خالد سامور (Khalidi and Samour 2011, pp. 15-16)، هو أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن النضال الفلسطيني^{٣٦}.

ويُستشف من مفرداته [أي برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية] التقنية والحيادية الرغبة في الهروب من السياسة، وفعلاً، من الجوهر السياسي لقضية فلسطين. ويُدس برنامج بناء الدولة فكرة أن المواطنين ربما يكون عليهم الإذعان للاحتلال من دون أن يُحرموا من فوائد حركة مرور أكثر سلاسة، ومن مناهج تعليمية ليبرالية، ومن خدمات عامة فاعلة، وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، من سلسلة الفنادق الفخمة... فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفي كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية.

عودة الاستعمار إطاراً للتحليل

أدى إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية إلى تجدد الاهتمام بالاستعمار باعتباره نموذجاً تحليلياً ضرورياً لفهم التنمية

الأراضي المحتلة وخارجها على السواء، في تفسيرنا لإخفاق التنمية الفلسطينية، وفهم هذه الهيكليات. وهذا البعد واضح تحليلياً للمؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا، لكنه ليس دائماً واضحاً لخبراء الاقتصاد.

ترتدي أعمال هيفر (Hever 2009) وحداد (Haddad 2011) أهمية محورية في استخدام الاستعمار من جديد نموذجاً تحليلياً كونها تُبرز مجدداً أهمية تطور العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية.³⁸ كما أنها تسلط الضوء من جديد على أهمية فهم التغييرات في الرأسمالية الإسرائيلية لشرح الديناميات السياسية والاقتصادية لعملية السلام في أوسلو. وبحسب حداد، فإن إسرائيل حققت ربحاً سياسياً واقتصادياً كبيراً، بفضل تهدة الأراضي المحتلة من خلال عملية السلام في أوسلو وخطة إقامة الدولة الفلسطينية. وازداد هذا الربح أيضاً نتيجة المساعدات والاستثمارات الكبيرة للأطراف الدولية في المشاريع المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا يمكن أن تكون قابلة للحياة نظراً إلى هيكلية أوسلو. أما هيفر فيوثق المكاسب المالية التي تحقّقها الدولة الإسرائيلية ورأس مالها جزاء التعاقد من الباطن مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتسيير شؤون الاحتلال، وبناء المستعمرات وجدار الفصل بواسطة اليد العاملة الفلسطينية، والتعاقد من الباطن مع شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية لتحمل التكاليف الأمنية.

وفي هذا السياق، تطرح أعماله من جديد مسألة الاستغلال، أو الاستحواذ على المكاسب الاقتصادية من خلال السيطرة الاقتصادية، في إطار تحليل إخفاق النمو الفلسطيني، وهي النقطة التي تغيب تماماً عن التحليل النيوليبرالي. وفي هذا الصدد من المهم ألا يُربط الاستغلال باستغلال

أوسلو لم تُنه، ولم تتمكن من إنهاء الاحتلال. وتعتبر فرسخ (Farsakh 2008, p. 43) أن "الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة استعمارية في كونها صادرت الأراضي الفلسطينية، وفككت أوصال الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى بعد أوسلو." لقد أعادت عملية السلام في أوسلو صوغ الاستعمار الاستيطاني بدلاً من فسح المجال أمام إلغاء جزئي للاستعمار، عبر جعل "مفهوم الأمن الإسرائيلي - وليس الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي - العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية." إن مؤسسة الأمن الإسرائيلي استعمارية من ناحيتين أساسيتين: "أولاً، أتاحت مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة مستمرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تواصل التوسع الاستيطاني وبناء جدار الفصل الإسرائيلي مؤخراً؛ ثانياً، سعت للحصول على موافقة دولية، لا بل على إقرار بشرعية تصدّر المشاغل الأمنية الإسرائيلية قائمة الأولويات وتقديمها على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي." بناءً عليه، أركز في هذه الورقة على أن سياسات ضبط السكان، أو تقنية التحكم التي تحدث عنها حداد (Haddad 2011) ولي (Li 2006)،³⁹ محورية من أجل فهم ديناميات مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستعمار الصهيوني. وقد غاب هذا العنصر عن النقاشات السابقة بشأن الاستعمار في السبعينيات أو الثمانينيات، بما أنه لم يكن واضحاً جداً، على المستوى العملي أو النظري. فضلاً عن ذلك، حاولت تسليط ضوء جديد على دور القوى الخارجية، أو ما سُمي القوى الإمبريالية في السبعينيات والثمانينيات، لشرح استمرار الاستعمار، كما أن ورقتي تشدد على أهمية إدراج الهيكليات القانونية التي تدعم الاستعمار داخل

بدلاً من أن يقتصر على مسألتَي الدولة والأرض، وبالتالي يُرغمنا على إعادة تعريف المشروع السياسي والاقتصادي الفلسطيني لتقرير المصير. إن استخدام الاستعمار الاستيطاني نموذجاً تحليلياً يُتيح لنا النظر إلى الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل، وأولئك الذين يعيشون في الضفة والغربية وقطاع غزة، على أنهم جزء من اقتصاد واحد، نظراً إلى وجودهم في مساحة من الأراضي خاضعة للسيطرة والإدارة من الرأسمالية الإسرائيلية والعقيدة الصهيونية، ويسمح أيضاً بإدراج مسألة اللاجئين في تفسير الاستبداد الاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون.

وتقتضي التنمية بصفاتها عاملاً من عوامل المقاومة، تطوير القدرات الداخلية الفلسطينية للحد من الاعتماد على إسرائيل، كما تتطلب استراتيجياً دولية اقتصادية وسياسية. وقد دعا عدد من خبراء الاقتصاد، بالاستناد ضمناً إلى اقتصاد الصمود في السبعينيات والثمانينيات، إلى تحقيق الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل عبر تشجيع الإنتاج المحلي والتبادل التجاري مع الأسواق غير الإسرائيلية (Khalidi and Samour 2011). وفي حين أوصى بعض خبراء الاقتصاد بتفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية (Haddad 2011)، ركز آخرون أكثر على كيفية تطوير آليات إشراكية لوضع السياسات، بما يساهم في تعزيز الالتزام الجماعي بالأرض بدلاً من الالتزام الفردي. وكثيرون يثنون على المحاولات التي تُبذل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في غزة، بينما يدفع آخرون نحو اضطلاع القطاع العام بدور جديد في التنمية. ويعتبر خالد سامور (Khalidi and Samour 2011) أن دور القطاع العام هو معالجة التفاوت في المداخل أكثر منه تعزيز نمو القطاع الخاص

اليد العاملة فقط، لأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أكثر من ذلك. فالدراسات التي تطرقت إلى العمل والعلاقات الجندرية، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العلاقة مع إسرائيل، لم تستخدم هذه المصطلحات دائماً حتى لو لمحت إليها (Botmeh 2012; Farsakh 2005). ومع أن هذه الدراسات لا تستخدم دائماً التحليل الطبقي أو المصطلحات الطبقيّة التي طبعت مرحلتَي السبعينيات والثمانينيات، إلا إنها تركز على الديناميات الجزئية للاستعمار وتداعياتها على التحرر الاقتصادي والسياسي الفلسطيني، وتُبيّن بوضوح أكبر تفاعل قوة الفعل الفردية مع بنية السيطرة التي تطورت ولم تنته بعد، وكيف يفرض علينا هذا التفاعل نتائج اقتصادية وسياسية جديدة. فعلى سبيل المثال، يحاول تحليل فرسخ تدفق اليد العاملة إلى إسرائيل، أن يُبيّن كيف تم خلق واقع بانثوستاني غير متعمد يدمر أي مشروع لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وقد ركزت أعمالها على نمط الاستعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويظهر تحليل بطمة لانخراط النساء الفلسطينيات في اليد العاملة منذ بدء الانتداب البريطاني، كيف وُلد النظام الأبوي والاستعمار الصهيوني حدوداً وأفاقاً اقتصادية جديدة لعمالة المرأة وتحررها منذ سنة ١٩٢٠.

التنمية بصفاتها عامل مقاومة

يتيح إدراج الاستعمار في تحليلنا الاقتصاد الفلسطيني تعريف التنمية بأنها عامل من عوامل المقاومة (Salamanca et al. 2012; Hanieh 2011). وليست عملية لبناء الدولة في حد ذاتها، كما يسمح لنا بتضمين الخطاب عن الحقوق من جديد في تحليلنا النضال الاقتصادي الفلسطيني

تحليليين لفهم المأزق الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وترتبط عودة الاستعمار كمنظور تحليلي منذ مطلع الألفية الجديدة بإخفاق حل الدولتين بقدر ما يحفزها بعض الأكاديميين الأميركيين الذين يعتبرون أن من الأمن أو الرأج الحديث عن الاستعمار من جديد. ويوجّه هذه العودة، قبل أي شيء، الوعي بأن العلاقة الفلسطينية بإسرائيل بنيوية، لا عرضية أو هامشية، كما أنها ترتبط بتقدير أهمية تضمين مفهوم مصطلح القوة في فهمنا للنتائج الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يجب تصوّر القوة ليس فقط من منظور السياسات، بل أيضاً من منظور علاقات السيطرة البنيوية التي تتطور والتي تمتلك عدة أوجه، وإلا، فإننا لن نتمكن من تفسير عجز الاقتصاد الفلسطيني عن النمو، ولا تحديد السبل التي تتيح معالجة الصعوبات التي يعانها. وتتوقف قدرة الاستعمار وفائده كنموذج تحليلي يمكن أن يصمد لبعض الوقت، على القوة التفسيرية التي يتمتع بها من يتبنون هذا النموذج، وكذلك على اعتماد خطاب الحقوق الفلسطينية غير المسكون بهاجس إقامة الدولة. ولذلك علينا أن نعيد دمج المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع فلسطيني الضفة الغربية وغزة في تحليلنا للاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إعادة النظر في المساحة الاقتصادية الواقعة بين النهر والبحر واعتبارها اقتصاداً واحداً يسيطر عليه الكيان السياسي والاقتصاد الإسرائيليان، الأمر الذي يتسبب بتجزئة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية. وهذا بدوره يقتضي توليد البيانات التي تتيح لنا دراسة مستوى العلاقات الاقتصادية، والتواصل أو عدمه بين المجتمعات الفلسطينية المتعددة، وكيف

في حد ذاته، وأنه يجب إخضاعه للمساءلة، ليس فقط من خلال التمكين الفردي، بل بواسطة المشاركة الجماعية أيضاً، التي تضع المؤسسات السياسية، بدلاً من الوزارات، تحت مجهر المساءلة. فالتنمية بصفتها عامل مقاومة لا تفصل السياسة عن الاقتصاد. أما فيما يتعلق بنوع الاستراتيجيا الدولية المطلوبة لتحقيق التنمية الفلسطينية، فإن حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، تؤدي دوراً محورياً في المقاومة الفلسطينية غير العنيفة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي على السواء. ومع أنه لا تتوافر لنا سوى معلومات متناقلة بالتواتر عن عدد الشركات التي سحبت استثماراتها أو تريد سحب استثماراتها من إسرائيل، ولا يمكن بالتالي تحديد التكاليف الاقتصادية التي تترتب على إسرائيل جزاء حملة المقاطعة، إلا إن توسّع الحملة أثار مخاوف لدى إسرائيل وتسبب بخسارة عدد كبير من شركاتها عقوداً مربحة. إن العمل على دفع المجتمع الدولي نحو إعادة النظر في سياساته الاقتصادية تجاه إسرائيل، يؤدي دوراً أساسياً في نجاح حملة المقاطعة، وهو ما يتطلب فهماً أعمق للرأسمالية الإسرائيلية في القرن الحادي والعشرين، ولدور رأس المال والعمل على السواء، بدلاً من الاكتفاء بتبني خيارات عقلانية في وجه استحالة توقّع وضع الأسواق.

V - خاتمة

تطورت معرفتنا عن الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الستين الماضية، لكن لا يزال ينقصها الكثير كي تكون شاملة وواقية، وهي شهدت على صعود النيوليبرالية والاستعمار، ثم سقوطهما كنموذجين

بين العمل ورأس المال، بين الفلسطينيين أنفسهم وبين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن أجل أن يبقى الاستعمار نموذجاً حاضراً ومفيداً في تحليلنا للاقتصاد الإسرائيلي / الفلسطيني، فإن على أصحاب هذه النظرية أن يشرحوا أيضاً اقتصاد ضبط أعداد السكان وإقصائهم، وكذلك تطور رأس المال الإسرائيلي، وعليهم أن يقرروا ما إذا كان مصطلح العرق كفة مفيداً وضرورياً ومرتبطةً بالنقاش، وفي هذه الحالة، كيف يمكن أخذه في الاعتبار من الناحية الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، يجب إعادة تفسير التحليل الطبقي وإعادة دمجها على المستوى الجزئي، لا الكلي فقط، كما أن فهم الاقتصاد السياسي للمساعدات والرأسمالية الدولية مهم في شرحنا لأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون ووسائل التصدي له. ■

تستمر إسرائيل في التوسط أو عدمه في هذه العلاقات، كما يتطلب دراسة اقتصاد الحرب والحصار، لدى التطرق إلى قطاع غزة. وليس السبب سياسياً فقط وراء إعادة النظر هذه، بل إنه مادي أيضاً، بمعنى أننا نتعامل مع مساحة واحدة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الصهيونية، حتى لو اختلفت نماذج السيطرة (الضفة الغربية مختلفة عن غزة أو المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل). ويجب التمعن أكثر في الرابط بين مختلف أشكال السيطرة الصهيونية، واستكشافها انطلاقاً من تداعياتها الاقتصادية على الحقوق الفلسطينية، كما أن إعادة مسألة اللاجئين إلى النقاش ترتدي أهمية محورية، لكنها الأصعب أيضاً. فيما يتعلق بالأجندة البحثية، فإن ثمة حاجة إلى الخوض أكثر في دراسة العلاقة

المصادر

- 1 Omar Jabary Salamanca, Mezna Qato, Kareem Rabie, Sobhi Samour, eds., "Past is Present: Settler Colonialism in Palestine", *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no.1 (2012), p. 2.
- 2 Ann Stoler, "A Past which has never been Present", Paper presented at European University Institute (EUI) Conference, "Transitions to New Political Order in Divided Societies: Comparative Lessons for Israel/Palestine", March 8-9, 2013.
- 3 Leila Farsakh, "The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial about it?" *The Electronic Journal of Middle Eastern Studies*, no. 8 (Spring 2008), pp. 41-58; Samia Botmeh, "Palestinian Female Labor Participation, 1920-2010", Unpublished Thesis, London, 2012; Adam Hanieh, "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine", and Toufic Haddad, "Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives", Papers presented at workshop "Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Opening the Space for Debating Alternative Approaches", Palestine, Ramallah: Center for Development Studies, Birzeit University, 23 June 2011; Salamanca et al., op.cit.; Stoler, op.cit.

Jacob Metzger, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998). ٤

Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley, California: University of California Press, 1996); Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989); Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics* (Berkeley, California: University of California, Institute of International Studies, 1981); Idem., *Zionism and Economy* (Cambridge, Mass.: Schenkman, 1983). ٥

٦ فيما يتعلق بالموضوعات، فإن نموذج العلاقات الاقتصادية اليهودية-العربية (التي أفادت لأطول فترة، اليهود أو العرب، سواء كأفراد و / أو جماعة)، يطغى في الأعمال التي تناقش الاقتصاد الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨، كما أن من الموضوعات المهمة الأخرى طبيعة التحول الاقتصادي البنيوي الذي شهدته فلسطين مع بدء الانتداب البريطاني. وقد نُشر عدد من الدراسات المهمة عن تأثير موجتي العولمة الأولى والثانية في نماذج الإنتاج الزراعي الفلسطيني وبنيته، والهجرة الريفية، وربط النمو الزراعي الفلسطيني بالطلب العالمي. وهذه الدراسات تتوسع، على وجه التحديد، في مناقشة الأوضاع الريفية الفلسطينية، لكنها لا تتوقف كثيراً عند طبيعة الصناعة الفلسطينية ومحدوديات نموها أو تطور رأس المال البشري الفلسطيني أو تأثيره في التنمية الفلسطينية، كما أنها استمرت في إغفال الاختلافات الجندرية، ما عدا دراسات قليلة مثل أعمال سامية بطمة. انظر: Botmeh, op.cit.

٧ يُعتبر كتاب روز ماري صايغ بين أوائل الأعمال المفصلة عن التحول الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين. انظر:

Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Press, 1979).

٨ Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul Books, 1979).

٩ Ibid.; Emmanuel Farjoun, "Palestinian Workers in Israel: A Reserve Army of Labour", *Khamsin*, issue 7 (1980), pp. 107-143; Uri Davis, *Israel: An Apartheid State* (London: Zed Books Ltd., 1987).

١٠ Raja Khalidi, *The Arab Economy in Israel: The Dynamics of a Region's Development* (London: Croom Helm, 1988).

١١ انظر:

Mtanes Shehadeh, "The Economic Question for Palestinians in Israel", *Jadal* (Published by Mada al-Carmel), issue 14 (July 2012),

في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://mada-research.org/en/2012/08/09/jadal-issue-14-july-2012/>

Nadera Shalhoub-Kevorkian, *Militarization and Violence against Women in Conflict Zones in the Middle East: A Palestinian Case-study* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009);

نادرة شلهوب . كيفوركيان (محررة)، "كتابات نسوية: ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة" (حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، ٢٠٠٧)، ص ٣٣٨.

١٣ على الرغم من أن عدة دراسات تنطرق إلى بيانات بحثية ميدانية ومعلومات متناقلة بالتواتر عن استخدام اليد العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب كبار العمال أو الملاك الفلسطينيين في إسرائيل، ولا سيما في قطاعي الإنشاءات والزراعة داخل إسرائيل (Farsakh, 2005)، أو تتحدث عن التجارة بين المزارعين الفلسطينيين عبر الخط الأزرق والتعاقد الصناعي من الباطن بين المجموعتين، فإنه لا تتوافر بيانات شاملة عن هذه العلاقات الاقتصادية، وتأثيرها في دخل كل مجموعة، أو بالأحرى تأثيرها في إنشاء اقتصاد فلسطيني موحد أو مندمج. انظر:

Leila Farsakh, *Palestinian Labor Migration to Israel: Labor, Land and Occupation* (London: Routledge, 2005); Antoine Mansour and Blandine Destremau, *Palestine and Israel: Subcontracting Relations in the Garment Industry* (Ramallah: MAS, 1997); Antoine Mansour, *Palestine: une économie de résistance en Cisjordanie et à Gaza* (Paris: L'Harmattan, 1983).

١٤ انظر:

Raja Khalidi, "Sixty Years after the UN Partition Resolution: What Future for the Arab Economy in Israel?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXVII, no. 2 (Winter 2008), pp. 6-22; Leila Farsakh, "Economic Prospects for a One State Solution in Israel/Palestine", *Holy Land Studies*, vol. 12, issue 2 (November 2013), pp. 119-140.

١٥ لكن هاتين الدراستين تبقيان وصفيتين إلى حد كبير، وتقتصران على المستوى الكلي للتحليل. ما عدا القدس التي استمر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعدد كبير من الباحثين الفلسطينيين، في إدراجها في نقاشهما بشأن الضفة الغربية ما داموا كانوا لا يزالون قادرين على دخول المدينة المقدسة.

George T. Abed, ed., *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (London: Routledge, 1988).

Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1995).

Farsakh (2005), *Palestinian Labor Migration to Israel*, op.cit. ١٨

UNCTAD, *The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation* (New York and Geneva: United Nations, 2006); Rex Brynen, *A Very Political Economy: Peace Making and Foreign Aid in the West Bank and Gaza* (Washington D.C.: USIP, 2000); Farsakh (2008), op.cit.

World Bank, *Investing in Palestinian Economic Reform and Development*, Report for the Pledging Conference, Paris, 17 December 2007. ٢٠

- ٢١ أي ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. انظر: UNCTAD, op.cit.
- ٢٢ Fayez A. Sayegh, *Zionist Colonialism in Palestine* (Beirut: PLO, Research Center, 1965); Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?* (New York: Monad Press, 1973).
- ٢٣ Abdul Wahhab al Kayyali, ed., *Zionism, Imperialism and Racism* (London: Croom Helm, 1979); Richard Stevens, "Israel and South Africa: A Comparative Study in Racism and Settler Colonialism," in *Ibid.*; Davis, op.cit.
- ٢٤ Ran Greenstein, *Genealogies of Conflict: Class, Identity, and State in Palestine/Israel and South Africa* (Hanover: N. H.: University Press of New England, 1995); Leila Farsakh "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?" *The Middle East Journal*, vol. 59, no. 2 (Spring 2005), pp. 230-245; Salamanca, et al., op.cit.
- ٢٥ Kimmerling (1981, 1983), op.cit.; Uri Ram, "The Colonization Perspective in Israeli Sociology", in *The Israel/Palestine Question*, edited by Ilan Pappé (London: Routledge, 1999); Shafir, op.cit.; Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford, England: One World 2006).
- ٢٦ Farjoun, op.cit.; Abdul-Ilah Abu Ayyash, "Israeli Planning Policy in the Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 1 (Autumn 1981), pp. 111-123; Musa Budeiri, "Changes in the Economic Structure of the West Bank and the Gaza Strip under Israeli Occupation", *Labour, Capital and Society*, vol. 15, no. 1 (April 1982), pp. 46-63; Mansour, op.cit.; Fawzi Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985); Adel Samara, *The Political Economy of the West Bank, 1967-1987: From Peripheralization to Development* (London: Khamsin, 1989).
- ٢٧ Samara, op.cit.
- ٢٨ Roy, op.cit.
- ٢٩ تحدث عملية اللاتنمية بثلاث طرق أساسية: (١) المصادرة والتجريد من الأملاك؛ (٢) الدمج والريبط بالعوامل الخارجية (الأسلوب الاستظهارى)؛ (٣) تفكيك المؤسسات.
- ٣٠ Arie Arnon, et al., *The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation* (Leiden: Brill, 1997); Abed, op.cit.; Elias Tuma, Stanley Fischer, Dani Rodrik, eds., *The Economics of Middle East Peace: Views from the Region* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993).
- ٣١ World Bank, *Developing The Occupied Territories: An Investment in Peace*, 6 vols. (Washington D.C.: World Bank, 1993); Arnon, et al, op.cit.
- ٣٢ Ben Fine, *Social Capital versus Social Theory: Political Economy and Social Science at the Turn of the Millennium* (London; New York: Routledge, 2001).

- World Bank, *Stagnation of Revival; Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospect* (Ramallah, West Bank: World Bank, 2005). ٣٣
- World Bank, *Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee* (Washington, D.C.: World Bank, September 22, 2008). ٣٤
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية، "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٠"، ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، في الرابط الإلكتروني: <http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/5/PRDP%202008-2010-1.pdf> ٣٥
- Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement", *Journal of Palestine Studies*, vol. XL, no. 2 (Winter 2011), pp.6-25. ٣٦
انظر ترجمة هذه الفقرة في:
- رجا الخالدي وصبحي سمور، "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٨ (خريف ٢٠١١)، ص ٨٤ - ٨٥.
- Haddad, op.cit.; Darryl Li, "The Gaza Strip as Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement", *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXV, no. 2 (Winter 2006), pp. 38-55. ٣٧
- Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation beyond Mere Exploitation* ٣٨
(London: Pluto Press, 2009); Haddad, op.cit.
- Botmeh, op. cit.; Farsakh (2005), *Palestinian Labor Migration to Israel*, op.cit. ٣٩

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٤)

القضية الفلسطينية وحل الدولة / الدولتين

رائف زريق

٨٩ صفحة ٨ دولارات